

خلافاً الحدود بين الصومال وكينيا تعكر صفو الدبلوماسية

لـ"إيغاد" أن هناك بالفعل أدلة كافية على انتهاك كينيا للمجال الجوي الصومالي، لكنه لم يجد أي دليل على تدخل نيروبي في شؤون مقديشو.

واقترحت الهيئة استخدام الجهود الدبلوماسية للمصالحة بين كينيا والصومال، لكن مقديشو انتقدت الأربعة نتائج اللجنة التي أشارت إلى عدم توصلها لدليل يظهر تدخل كينيا في شؤون الصومال.

وانتشرت التوترات المتصاعدة على الحدود بين البلدين على أكثر من 3 آلاف طالب من الجانب الصومالي الذين يعبرون إلى كينيا يومياً للذهاب إلى مدارسهم.

الجاران مهتمان بمخزون النفط بالمنطقة ذات الموقع الاستراتيجي الذي من شأنه تغذية أسواق الطاقة المحلية والدولية

وفي شرقي كينيا أصبح الآلاف مهدين بفقد مصدر دخلهم بعد الحظر الصومالي على واردات نبتة القات من كينيا.

وأصبح العاملون في مجال زراعة هذه النبتة وتعبيتها ونقلها وتجارها، المعروفة باسم "ميرا" في كينيا، قلقين بشأن خسارة أكبر أسواقهم وهي الصومال.

وقرر الصومال حظرًا على القات الكيني، وهو منشط عشبي قوي، اعتبرته منظمة الصحة العالمية من الأخطار المخدرة بسبب الآثار السلبية الناجمة عن مضغه وتم حظره في معظم بلدان العالم.

وللقات استخدامات اجتماعية وثقافية راسخة بين الصوماليين ويتم استهلاكه على نطاق واسع في أجزاء أخرى من العالم في فترة ما بعد الظهر الكاشاي أو القهوة، لكن الإفراط في استهلاكه يمكن أن يؤدي إلى مشاكل في الصحة العقلية.

وكان الصومال قد أعلن الإثنين الماضي رفع الحظر المفروض على القات الكيني، الذي يكسب التجار في كينيا 145 ألف دولار يومياً، لكنه تراجع في وقت لاحق عن هذا القرار.

وقال عمر محمود المحلل البارز في مجموعة الأزمات الدولية، (منظمة دولية غير ربحية مقرها بروكسل)، إن فترة الانتخابات والسياسة بشكل عام قد تكون سبب الانقسام الأخير.

وأضاف محمود "اعتقد أن التدهور الأخير في العلاقات يرجع إلى الدورات السياسية التي تجري داخل الصومال".

مقديشو - تشهد العلاقات الكينية الصومالية خلافاً دبلوماسياً أسفر عن تدهور العلاقات التجارية وإحداث شلل في مجالي الأمن والتعليم.

ويعود أصل الخلاف بينهما إلى نزاع على منطقة مساحتها 160 ألفاً و580 كيلومتر مربع بالمحيط الهندي تطالب بها كلتا الدولتين.

ويطالب الصومال بالمنطقة لأنه يرى أن حدوده البحرية عند المحيط الهندي تمتد بطريقة مماثلة للحدود البرية جنوباً باتجاه كينيا، فيما تؤكد كينيا أن حدود الصومال تنتهي عند نقطة التقاء الحدود الساحلية الكينية والصومالية في شكل زاوية قائمة.

وبناء على ذلك فإن نيروبي ترى أن الخط الحدودي يمتد في شكل خط عرضي تجاه شرق المحيط الهندي وليس جنوباً. وتولي الجارتان الأفريقيتان اهتماماً بمخزون النفط والغاز بالمنطقة ذات الموقع الاستراتيجي الذي من شأنه تغذية أسواق الطاقة المحلية والدولية.

وأسفر النزاع على الحدود البحرية عن زيادة توتر العلاقات بين البلدين اللذين كانا حليفين.

وفي عام 2019 استدعى الصومال سفيرا كينيا لديه متهمها الأخيرة بانتهاك مجاله الجوي بعد قيام طائرة كينية برحلة مباشرة من العاصمة نيروبي إلى مدينة كيسمايو الساحلية جنوب غرب مقديشو.

ورفع الصومال قضية أمام الهيئة الحكومية للتنمية بشرق أفريقيا "إيغاد"، متهمات الجنود الكينيين العاطلين ضمن قوات بعثة الاتحاد الأفريقي بالصومال المدعومة من الأمم المتحدة بمغادرة مواقعهم بالبلاد والتخلي عنن يجب حمايتهم من حركة الشباب المسلحة.

ويضم تكتل "إيغاد" التجاري ثماني دول أفريقية هي جيبوتي وإريتريا وإثيوبيا وكينيا والصومال وجنوب السودان والسودان وأوغندا.

واتهم الصومال في شكواه أمام "إيغاد" القوات الكينية "بالتهور في تجارة السكر والفحم غير المشروعة" في ميناء كيسمايو وتدمير معدات الاتصالات حول المناطق التي تعمل بها. كما اتهمت مقديشو مؤخراً نيروبي بتسليح عناصر لمهاجمة مدينة كيسمايو الواقعة جنوبي البلاد.

ونفت كينيا انتهاك المجال الجوي والبحري للصومال ووصف روبرت كيويتشي رئيس أركان الجيش الكيني مزاعم تسليح بلاده لميليشيات معادية للصومال بأنها "كاذبة"، والثلاثاء الماضي وجد فريق تقصي الحقائق التابع

أزمة سياسية في الصومال مع تصاعد الخلاف الانتخابي المعارضة الصومالية ترفض تمديد ولاية الرئيس



خلافاً سياسية تعمق الفجوة الأمنية

أفرزت إعادة انتخاب رئيسه الحالي أحمد محمد إسلام (موال كينيا) لولاية ثالثة. ورفضت الحكومة الصومالية نتائج تلك الانتخابات.

وحذر محلل أمني صومالي من أن فراغ السلطة والانقسامات بين الزعماء السياسيين يعطيان دفعة لحركة الشباب المتشددة المرتبطة بتنظيم القاعدة، مشيراً إلى سلسلة من الهجمات في الآونة الأخيرة في جزء يسوده هوء نسبي من البلاد.

وقال حسين شيخ علي مستشار الأمن القومي السابق بالصومال ومؤسس معهد هيرال البحثي في مقديشو إن حركة الشباب استغلت بالفراغ الأمني لشن هجمات في أجزاء من وسط الصومال كانت تتمتع بسلام نسبي لعشر سنوات تقريباً.

وأضاف شيخ علي "هذا فشل من جانب الرئيس والنخبة السياسية في الصومال والمجتمع الدولي. لم تكن لديهم خطة بديلة للمضي قدماً".

وقتل 12 من أفراد الأمن الأحد في انفجار قنبلة زرعت على طريق خارج بلدة دوسمريب بوسط الصومال حيث كان يجتمع الزعماء السياسيون لحل الخلافات المتعلقة باختيار الرئيس. كما نفذت حركة الشباب مراراً هجمات بقذائف الهاون على البلدة.

وأفرزت إعادة انتخاب رئيسه الحالي أحمد محمد إسلام (موال كينيا) لولاية ثالثة. ورفضت الحكومة الصومالية نتائج تلك الانتخابات.

وحذر محلل أمني صومالي من أن فراغ السلطة والانقسامات بين الزعماء السياسيين يعطيان دفعة لحركة الشباب المتشددة المرتبطة بتنظيم القاعدة، مشيراً إلى سلسلة من الهجمات في الآونة الأخيرة في جزء يسوده هوء نسبي من البلاد.

وقال حسين شيخ علي مستشار الأمن القومي السابق بالصومال ومؤسس معهد هيرال البحثي في مقديشو إن حركة الشباب استغلت بالفراغ الأمني لشن هجمات في أجزاء من وسط الصومال كانت تتمتع بسلام نسبي لعشر سنوات تقريباً.

وأضاف شيخ علي "هذا فشل من جانب الرئيس والنخبة السياسية في الصومال والمجتمع الدولي. لم تكن لديهم خطة بديلة للمضي قدماً".

وقتل 12 من أفراد الأمن الأحد في انفجار قنبلة زرعت على طريق خارج بلدة دوسمريب بوسط الصومال حيث كان يجتمع الزعماء السياسيون لحل الخلافات المتعلقة باختيار الرئيس. كما نفذت حركة الشباب مراراً هجمات بقذائف الهاون على البلدة.

غرا الانتخابات الماضية، تخترار بموجبه العشرات مندوبين ينتقون بدورهم أعضاء مجلسي البرلمان الذين يعينون رئيساً للبلاد. لكن هذه العملية أدت أيضاً إلى

مازق، يتبادل القادة المحليون والرئيس الاتهامات بشأن المسؤولية عنه. ودعا ائتلاف مرشحي المعارضة الرئيس إلى "احترام الدستور" وطالب

بتشكيل مجلس وطني انتقالي يضم رئيسي مجلسي البرلمان وقادة محليين ومجموعات منبثقة عن المجتمع المدني لقيادة البلاد خلال فترة الانتخابات المقبلة.

والقى الرئيس الصومالي الذي يترشح لولاية ثانية، باللوم على منافسيه في التراجع عن اتفاق سابق أبرم في سبتمبر، حُدد بموجبه جدول زمني للانتخابات.

وانتهت جوبالاند، وهي منطقة من مناطق الصومال الخمس شبه المستقلة، الرئيس بعدم تقديم تنازلات وإفشال الاتفاق السابق.

ومن أبرز النقاط الخلافية بين الحكومة ورؤساء الأقاليم الفيدرالية هو تشكيل اللجان الانتخابية إلى جانب إقليم جودو الذي تدور فيه خلافات سياسية بين الحكومة ورئيس ولاية جوبالاند المحلية.

ويعود أصل المشكلة في الإقليم، إلى انتخابات جرت في أغسطس الماضي، حيث

يهدد مأزق تأجيل الانتخابات في الصومال بأزمة دستورية في البلد الواقع في القرن الأفريقي، والذي يواجه أزمات ليس أقلها التمرد الإسلامي العنيف وغزو الجراد والنقص الحاد في الغذاء.

مقديشو - دخل الصومال في أزمة سياسية مع إعلان قادة المعارضة أنهم سيتوقفون عن الاعتراف بالرئيس محمد عبدالله محمد، بعدما انتهت مدة ولايته رسمياً الأحد من دون أن تتوصل هذه الدولة الواقعة في شرق أفريقيا إلى اتفاق يؤدي إلى تنظيم انتخابات.

وأفاد قادة المعارضة في بيان صدر في وقت متأخر الأحد "اعتباراً من الثامن من فبراير 2021، لن يعترف مجلس مرشحي المعارضة بعبده الله محمد رئيساً. لن يقبل المجلس بأي شكل من الأشكال تمديد الولاية عبر الضغط".

ويوافق هذا الإعلان من انعدام الاستقرار في هذا البلد الذي يشهد حكومة فيدرالية هشة وينشط فيه متطرفو حركة الشباب الإسلامية. وتسيطر السلطات الرسمية على قسم فقط من أراضي الصومال رغم الدعم الذي تقدمه قوة الاتحاد الأفريقي في الصومال (أميصوم).

وفي 17 سبتمبر توصل الرئيس عبدالله محمد إلى اتفاق مع خمسة من قادة الولايات ورئيس بلدية مقديشو لإجراء انتخابات قبل انتهاء ولايته في 8 فبراير.

حسين شيخ علي



فراغ السلطة يعطي دفعة لحركة الشباب المتشددة

واتى الإعلان بعدما فشلت حكومة عبدالله محمد في مقديشو وزعماء الولايات الفيدرالية الخمس في كسر الجمود حول طريقة المضي قدماً لتنظيم الانتخابات.

وكان يفترض أن يجري الصومال أول انتخابات تشريعية ورئاسية بالاقتراع المباشر منذ 1969، وهو هدف وصفته الأمم المتحدة بأنه "منعطف تاريخي" في طريق البلاد نحو الديمقراطية الكاملة والسلام بعد عقود من الاضطرابات العنيفة.

لكن جرى التراجع عن ذلك الهدف وتم إقرار نظام اقتراع غير مباشر معقد على

الحركة الانفصالية في كتالونيا تفقد زخمها قبل الانتخابات المحلية

يأمل بالفوز على منافسه في انتخابات الأحد، حزب "معا من أجل كتالونيا" بانته "غير واقعي"، فيما يرى الأخير أن إستراتيجية الطرف الآخر ستوصل الحركة الانفصالية إلى "الحائط المسود".

ويرى بارتوميو أن "على الحركة الاستقلالية تحديد توجهها، هل هو نحو 'معا من أجل كتالونيا' أو نحو 'اليسار الجمهوري'. هذه الانتخابات ستحمل الجواب".

ودخل سانشيز إلى اللعبة بدفعه إلى الواجهة وزير الصحة السابق سلفادور إيا مرشح الحزب الاشتراكي الحاكم في مدريد والذي يملك فرصة بالفوز بحسب بعض الاستطلاعات.

لكن إيا الذي أصبح رمز مكافحة وباء كوفيد-19 في إسبانيا لا يبدو أنه يملك ما يلزم لإبعاد الانفصاليين عن الحكم، إذ إن الأحزاب الانفصالية لا تزال قادرة معاً على تحقيق غالبية ساحقة، بينما قد يكون "اليسار الجمهوري في كتالونيا" مفتاح أي تحالف لتشكيل حكومة محلية.

ويشرح المحلل جوزيب راموندا أن "اليسار الجمهوري في كتالونيا يملك كل الأوراق وذلك لأنه لا يوجد سوى خيارين: إما حكومة يسارية مع دعم اليسار الجمهوري من أجل كتالونيا أو حكومة استقلالية مع اليسار الجمهوري من أجل كتالونيا".

ويرى أنه "في الحالتين الواقع سيفرض نفسه والحركة الاستقلالية ستراجع".

في الانتخابات المحلية. وقد تكون التوترات بين مدريد وكتالونيا تراجعت منذ وصول الاشتراكي بيدرو سانشيز في 2018 إلى الحكم في إسبانيا، لكنها ظهرت داخل الحركة الانفصالية نفسها بين تيارين يشكلان معاً الائتلاف المحلي الحاكم.

الانفصاليون يحكمون كتالونيا منذ 2015 لكن الانقسام قوّض حركتهم منذ إخفاق محاولة الانفصال في 2017

والأول هو "معا من أجل كتالونيا" حزب بودجيمون الذي لا يزال يؤيد المواجهة مع الدولة المركزية ويؤكد قدرته على إعلان الاستقلال أحادياً من جديد إذا فاز في الانتخابات المحلية. أما الثاني فهو حزب "اليسار الجمهوري في كتالونيا" الذي يدعو إلى الحوار وأصبح حليفاً رئيسياً لحكومة سانشيز في البرلمان.

ويشرح المحلل السياسي أوريول باتوميو من جامعة برشلونة المستقلة أن "التوتر الداخلي في الحركة الاستقلالية حل محل التوتر العام" بمناسبة هذه الانتخابات المحلية ذات البعد الوطني.

وتصاعدت حدة هذه التوترات الداخلية خلال الحملة الانتخابية. ويتهم حزب "اليسار الجمهوري" الذي

ينتشرون على مسالك الجادة الثمانية غير أبهين بصوت ابواق السيارات والشتايم التي ينهال بها عليهم المارة والسائقون.

وينقسم سكان هذه المنطقة الغنية البالغ عددهم 7.8 مليون نسمة بشدة حول مسألة الاستقلال، حيث أفادت نتائج استطلاع للرأي صدرت في ديسمبر أن 45.1 في المئة من السكان يؤيدون للاستقلال، فيما يعارضه 49.9 في المئة.

ويقول فيسنتي سيرانو البالغ 61 عاماً والذي يقطن في محيط الجادة، وهو يامل ألا يفوز الانفصاليون من جديد في انتخابات الأحد "هذا جنون. السلطات ما كانت لتسمح بالتجمع على هذا النحو بتاتا لو كان الأمر يتعلق بتظاهرة أخرى. لكن الحكومة (الانفصالية) تقبل به لا بل تشجعه".

ويحكم الانفصاليون كتالونيا منذ العام 2015، لكن الانقسامات تقوّض حركتهم منذ إخفاق محاولتهم الاستقلالية في العام 2017.

ونظمت حينها الحكومة الانفصالية برئاسة كارليس بودجيمون، الذي فرّ لاحقاً إلى بلجيكا، استفتاء لتقرير المصير في كتالونيا رغم منع القضاء إقامته وتلاه إعلان أحادي الجانب بالاستقلال.

ورداً على ذلك أقالت مدريد الحكومة المحلية في كتالونيا وحرمتها من معظم صلاحيات الحكم الذاتي التي كانت تتمتع بها. وبعد أقل من شهرين على ذلك بقي الانفصاليون في الحكم بفوزهم

ملوا. يوجد شكل من أشكال خيبة أمل سياسية".

ويضيف الرجل بنبرة هادئة لكن صارمة "بعض السياسيين يتحدثون عن الحوار وعن التفاوض مع مدريد. نحن نعرف أنه لا يمكن أن نتوقع شيئاً من إسبانيا باستثناء القمع. الحل الوحيد هو الاستقلال".

وبدا هؤلاء الناشطون قطع جادة ميريديانا التي تعدّ واحدة من أبرز



كتالونيا بؤرة انفصالية تُؤرق مدريد